

الشهيد الفتى أبو خضير

يحرق نفسه...

رasmus عبيدات

مما لا شك فيه أنّ القضاء «الإسرائيلي» والمحاكم المتفرعة عنه أدوات موظفة في خدمة الأمن ودولة الاحتلال، وهي جزء مهم لتبرير جرائم الاحتلال وسن تشريعاته وقوانينه المتعارضة مع القوانين والحقوق الإنسانية، كما هي حال قوانين محاكمة واعتقال الأطفال وتشريعات الإعدامات الميدانية والعقوبات الجماعية... ولذلك سيناريو محاكمة قتلة الفتى الشهيد أبو خضير معروفة سلفاً في ظل قضاء عنصري يحاكم من منطلقات الاصل القومي لا الجرائم المرتكبة، من حرقوا عائلة الدوايشة لم نرى أنه جزء من مسلسل ومسرحة المحاكمة الصورية معروفة لدى أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، ولكن هناك موانع «أمنية» تحول دون اعتقالهم، وحتى لو جرى اعتقالهم فاقصى عقوبة لهم هي الاعتقال الاداري.

كان من المفترض أن تكون جلسة الاثنين للنطق بالحكم على هؤلاء المجرمين والقتلة، لكن الادعاء استمر في مسلسل المطالبة والتسويق، لكي يفرغ قرار المحكمة من مضمونه، وبما يؤكد عنصرية القضاء «الإسرائيلي»، حيث قدم الادعاء تقارير بأنه لا يمكن الحكم على المتهم الرئيسي، فهو يعاني من اضطرابات نفسية وعقلية، وتقديم التقرير النفسي للمتهم من قبل طبيب اجنبي عاينه واطلع على حالته في الدقيقة التسعين، نرى أنه جزء من مسلسل ومسرحة المحاكمة الصورية ولا يمكن الوثوق فيه بالمطلق، كما لا يمكن الوثوق بالقضاة هؤلاء أنفسهم، فقط بالدليل القاطع والموثوق هؤلاء القضاة أنفسهم، (يعقوب تسابن، رافي كرمل ورقة فريدمان، هم من حكموا على الشاب المريض النفسي عمرو على صبري من جبل المكبر، والمثبت مرضه بتقارير صادرة عن مستشفيات «إسرائيلية»، بأربعة أعوام ونصف في قضية الزعم بالتخطيط لتفجير قاعة أفراح «إسرائيلية» مع كل من باسل عبيدات وأنس عويسات وخالد سرور، ولذلك لا غرابة حين نسمع بأن المجرم والقاتل الرئيس يوسف ديفيد بن حاييم مضطرب نفسياً ومختل عقلياً، وهو من اختطف وعذب وحرق الشهيد الفتى أبو خضير حياً وفق الأدلة الدامغة التي بحوزة القضاة والمحاكمة؟ أما القاطنون الأخرى، القاصرون رغم قرار الإدانة لهم بإرتكاب جرم القتل العمد، لكن لم يتم النطق بالحكم عليهما، وحدثت لهم جلسة في 2015/12/20، من أجل النظر في تقرير ما يسمى بضابط السلوك، والأرجح أن يحكم عليهما بأحكام مخففة.

في وقت حكم فيها على عشرات الأطفال الفلسطينيين والفتيان بإحكام جائرة واصلت حد السجن لمدة خمسة عشر عاماً فما فوق في قضايا لم يكن فيها قتل بهذه الطريقة البسعة والهجمية، بل مجرد إصابات، ومع فارق المقارنة والتشبيه طبعاً، ناهيك عن العديد من بيوت الشهداء التي جرى هدمها أو الأسرى المتهمين بعمليات طعن أو دهس، في حين ليس بالوارد هدم بيوت هؤلاء القتلة أو حتى مجرد التلويح أو التهديد بذلك، ولا نجد أن حكومة الاحتلال وقادتها الامنيين والعسكريين الذين يسارعون الى إصدار قراراتهم من خلال تشريعات وقوانين عنصرية مخالفة لكل الاعراف والقوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية منها جنيف ولاهاي لعام 1907 التي تحرم العقوبات الجماعية كهدم بيوت الشهداء أو الأسرى أو نقل السكان خارج مناطق سكنهم أو سحب إقاماتهم، ينطقون بحرف عندما يتعلق الامر بقتلة ومجرمين من أمثال قتلة الشهيد أبو خضير أو عائلة الدوايشة.

نحن كنا نتوقع سيناريو محاكمة هؤلاء القتلة والمجرمين، قبل الوصول الى القول بقضايا الاختلال العقلي والاضطراب النفسي، فمن حرق المسجد الأقصى المجرم الصهيوني الاسترالي روهان في آب 69 مختلاً عقلياً ومن احرقوا عائلة دوايشة مختلون عقلياً... والمنظمات الارهابية «لهافا»، وتدفع التمنّى وغيرهم ما دامت جرائمهم بحق العرب فهم مختلون ومضطربون نفسياً وعقلياً... و فقط يكون أصحاء إذا ما مساوا يهودياً أو ممتلكات يهودية... اليوم القضاء «الإسرائيلي» يقول بالمع الملأّن الفتى أبو خضير حرق نفسه ويجب دفع تعويضات للقتلة والمجرمين للضرر النفسي والمادي والاجتماعي الذي لحق بهم!

كيف لا؟ ما دامت وزيرة ما يسمى بالعدل الصهيوني ايليت شاكيد، هي من أشد غلاة الصهاينة المتطرفين عنصرية، وهدفها فقط سن القوانين والتشريعات التي لا تعترف بحق الفلسطينيين بالوجود، وتحتل أراضيهم وتجزئ اعتقال أطفالهم من سن 12 سنة فما فوق، وفرض أحكام قاسية عليهم، حيث صادقت اللجنة الوزارية «الإسرائيلية» لشؤون التشريع على مشروع قانون جديد يقترح سجن الأطفال منذ جيل الثانية عشرة في حالة إدانتهم بإرتكاب جرائم «ذات دوافع قومية»، وقد صادق الكنيست «الإسرائيلية» بالقراءة الاولى على مشروع القانون في 25 تشرين الثاني بغالبية 64 صوتاً ومعارضة 22.

ويأتي مشروع القانون في أعقاب توجيه النيابة العامة «الإسرائيلية» تما للطفل احمد المناصرة (13 سنة) شملت الشروع بالقتل من خلال تنفيذ عملية طعن في القدس الشرقية في الثاني عشر من تشرين أول، رغم أن القانون الجنائي «الإسرائيلي» بنسخته الحالية يحظر عقوبات بالسجن على الأطفال دون سن 14 سنة، وبدلاً من ذلك وضعم في مؤسسات أحداث للتاهيل وإعادة الإدماج. ومما تجدر الإشارة اليه ان الكنيست أقرّ سلسلة من التعديلات على قانون العقوبات وقانون الأحداث «الإسرائيلي» بفرض عقوبة السجن لمدة عشر سنوات وإحتالية تعريض اللطفر أو التسبب بأضرار، في حين أن هذه العقوبة تتضاعف لتصل لعشرين سنة في حال إدانة الشخص ببقاء الحجارة بغرض إيذاء الآخرين، كما خفّضت التعديلات من مستوى سلطة القاضي التقديرية.

كما أقرت الكنيست تعديل قانون التامين الوطني لحرمان الأطفال من مخصصات الضمان الاجتماعي في حال إدانتهم له«داعش» وهو يسعى لتوسيع نفوذه». وتابعت: «وقد يحصل شيء مماثل في سوريا في حال نجحت الولايات المتحدة في إسقاط حكومة الأسد. وسيكون بإمكان «داعش» في هذه الحال أن يدخل من الباب الامامي وأن يوسع مسيرته على كامل الأراضي السورية، وهو أمر سيمنح خطراً مباشراً هائلاً على المنطقة، وسيؤدي إلى تنامي أبعاد الأزمة الإنسانية». واعتبرت النائب الديمقراطية أن تركيا فعلت أكثر لدعم تنظيم «داعش»، مما تفعله لمحاربته، وقالت: «تبقى حدودهم (الأتراك) مع سوريا مفتوحة، وذلك بالإضافة إلى ما يقومون به من دعم مباشر وغير مباشر للتطعيم وللمتطرفين الآخرين، يؤكد أن أنقرة ليست بجانبنا (في الحرب ضد الإرهاب)». واعتبرت غاباريد أن الأولوية الرئيسية بالنسبة إلى أنقرة تكمن في قمع الاكرد وإسقاط حكومة الرئيس الأسد، ولذلك هي تورد الأسلحة والذخيرة للجماعات التي نشاطها هذا هنذين الهدفين، مثل تنظيم «جبهة النصرة».

التقارب الروسي – الأردني... بين الضرورة المرحلية والضغط الخليجية

◆ هشام الهبيشان*

في ظلّ تطورات «خطيرة» ومتلاحقة تعيشها المنطقة ككل وفي ظل واقع سياسي وأمني ساخن يفرض وجوده بقوة في المنطقة، ومن منطلق أنّ السياسة هي من تحرك مصالح الدول، وبما أنّ السياسة هي لغة المصالح وهي من تحرك مصالح براغماتية أغلب دول الإقليم، فالسياسة البراغماتية هي التي تدفع الآن وبقوة كلّ دول المنطقة للبحث عن حلول «مرحلية» تقياها من أتون نار متسارعة، ومخططات صهيوي – أميركية هدفها إغراق المنطقة ككلّ في جحيم الفوضى، ولهذا... فمن الطبيعي أن نسمع عن نشوء تقارب في الرؤى والآراء بين بعض الدول المتأثرة إلى حدّ ما، ما يجري في عموم المنطقة العربية وبين بعض القوى الدولية المتصاعد نفوذها بالمنطقة العربية، والهدف هذه المرة هو التماسك السقوط في جحيم صنع الأزمات التي تمرّ بها المنطقة بشكل عام، والهروب من بعض الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية التي يمرّ بها بعض الدول في المنطقة، وهذه العوامل بدورها هي من أسست لتبلور معالم لتقارب جديد متوقع مستقبلاً وبقوة بين عمّان وموسكو.

ومع مؤشرات هذا التقارب «المرحلي» والمتوقع مستقبلاً، والذي بدأت تتضح معالمه تدريجيا في الوقت الحالي بعد الزيارة الأخيرة للملك الأردني إلى موسكو ولقائه بالرئيس الروسي ودعم الأردن لحرب روسيا على الإرهاب وتنسيق جهود محاربة الإرهاب في الجنوب السوري مع الروس، وهنا من الطبيعي أن نرى كنتيجة أولية لهذا التقارب وهذا التنسيق بين الحين والآخر بعض

ستولتينبورغ يدعو الجبل الأسود إلى بدء مفاوضات الانضمام للأطلسي

الكرملين : سنردّ على مواصلة توسع الناتو شرقاً



أكد الكرملين حتمية الرد الروسي على مواصلة «الناتو» توسعه شرقاً،

في إشارة إلى الدعوة الرسمية التي وجهها الحلف أمس للجبل الأسود للانضمام إليه.

وقال ديمتري بيسكوف الناطق الصحافي باسم الرئيس الروسي

أن موسكو تؤكد دائما على مختلف المستويات أن مواصلة توسع «الناتو» وتوسع البنية التحتية العسكرية التابعة للحلف شرقاً، يؤدي حتماً إلى إجراءات جوابية يتخذها الجانب الروسي لضمان أمنه والحفاظ على تكافؤ المصالح.

لكنه أكد أنه من السابق لأوانه الحديث عن إجراءات جوابية معينة على قرار الناتو الأخير.

من ناحية أخرى، توقع فيكتور أوزيروف رئيس لجنة الشؤون الدفاعية والأمنية أن تتخلى موسكو عن مشاريع التعاون العسكري

التقني مع الجبل الأسود بعد انضمامها إلى «الناتو».

وقال للصحافيين: «على دولة الجبل الأسود أن تدرک استحالة مواصلة العديد من البرامج التي كانت تتعاون مع روسيا في تنفيذها، بما في ذلك برامج التعاون العسكري

التقني، بعد انضمامها إلى الناتو». وكان حلف شمال الأطلسي قد بعث دعوة رسمية إلى بودغوريتسا لبدء المفاوضات حول الانضمام إلى الحلف.

وأعلن ستولتينبورغ لحلف الأطلسي ينس ستولتينبورغ: «لقد تبني حلف الناتو قراراً تاريخياً يقضي بإطلاق المفاوضات مع الجبل الأسود تمهيداً لانضمامها إلى حلف الناتو الأخير».

حذرت تولسي غاباريد النائب عن الحزب الديمقراطي في مجلس النواب الأميركي من خطر تكرار السيناريو العراقي أو الليبي في سورية في حال سقوط الرئيس السوري بشار الأسد، فيما دعت واشنطن تركيا لإغلاق الحدود. وتابعت غاباريد في تصريحات لقناة «CNN» أن على هذا التطور للأحداث سيؤدي إلى «تعزيز مواقع «داعش»، وسيسمح للتنظيم بالاستيلاء على مساحات أوسع من الأراضي بالإضافة إلى تنامي الخطر المدقع بالمنطقة.

وتابعت: «وقد يحصل شيء مماثل في سوريا في حال نجحت الولايات المتحدة في إسقاط حكومة الأسد. وسيكون بإمكان «داعش» في هذه الحال أن يدخل من الباب الامامي وأن يوسع مسيرته على كامل الأراضي السورية، وهو أمر سيمنح خطراً مباشراً هائلاً على المنطقة، وسيؤدي إلى تنامي أبعاد الأزمة الإنسانية».

واعتبرت النائب الديمقراطية أن تركيا فعلت أكثر لدعم تنظيم «داعش»، مما تفعله لمحاربته، وقالت: «تبقى حدودهم (الأتراك) مع سوريا مفتوحة، وذلك بالإضافة إلى ما يقومون به من دعم مباشر وغير مباشر للتطعيم وللمتطرفين الآخرين، يؤكد أن أنقرة ليست بجانبنا (في الحرب ضد الإرهاب)».

واعتبرت غاباريد أن الأولوية الرئيسية بالنسبة إلى أنقرة تكمن في قمع الاكرد وإسقاط حكومة الرئيس الأسد، ولذلك هي تورد الأسلحة والذخيرة للجماعات التي نشاطها هذا هنذين الهدفين، مثل تنظيم «جبهة النصرة».

وعلى الرغم من أن مواقف غاباريد دعم سورية

البناء

التقارب الروسي – الأردني... بين الضرورة المرحلية والضغط الخليجية

التقارب في الآراء بين العاصمتين في مجموعة ملفات إقليمية، سواء في العراق أو في سورية أو في اليمن إلى حدّ ما، والسبب في ذلك يعود مرحليا إلى تقاطع المصالح بين الاستراتيجية الإقليمية للدولة والنظام الأردني الساعي إلى احتواء اضطرابات المنطقة ومنعها من الامتداد إلى الداخل الأردني، واستراتيجية ورؤية الدولة الروسية التي بدأت حربا شاملة على الإرهاب في المنطقة ككل لحماية نفسها ودعم حلفائها.

بالطبع هنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التقارب إنّ تمّ فعلاً وتحول إلى شراكة فعلية، فسيكون هذا التقارب عنواناً لمرحلة جديدة لكلّ أحداث المنطقة، وسيخلط أوراق الإقليم ككلّ من جديد، وسيؤثر بشكل بناء في مسار وضع الحلول لفوضى الاقليم بشكل عام.

ولكن هناك محددات لتشكيل هذا التقارب وطبيعته، ومع الحديث عن تبلور نقاط التقاء روسية – أردنية، برز الدور السعودي –الخليجي المعارض من الأساس لفكرة التقارب، ومع زيادة الضغط السعودي – القطري على النظام الأردني اقتصادياً وسياسياً بخصوص منع فكرة التقارب مع روسيا وإيران، فقد برزت بالفترة الأخيرة بعض التناقضات بين صنّاع القرار الأردني، وهذه التناقضات بدأت تتحدّث فعليا عن وجوب تخلي الأردن عن المرجعية السعودية، والتوجه السريع نحو موسكو وطهران لتعديل ميزان التحالفات الأردنية على ضوء ما يجري من تطورات متسارعة في المنطقة، واليوم بدأت بالفعل بعض دوائر صنع القرار الأردني تتحدّث عن وجوب وجود دور تنسيقي عربي – إيراني للمساعدة في إخماد نار الحروب الطائفية والمذهبية في المنطقة، وعن وجوب وجود دور تنسيقي عربي – روسي يساعد في وضع حلول عاجلة لأزمات المنطقة.

وهنا تبرز إلى الواجهة حقيقة أنّ بعض دوائر صنع القرار للنظام الأردني بدأت تدفع النظام فعليا إلى اتخاذ قرار تدريجي للخروج من تحت عباءة بعض دول الخليج والسعودية تحديدا، والتوسع بتحالفاته مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، فهناك اليوم حقائق جديدة وخفايا بدأت تظهر على أرض الواقع، وهذه الحقائق والخفايا تقول إنّ الدولة الأردنية أصبحت الآن تعيش في محيط جغرافي ساخن أمنياً وسياسياً، فلسطين – العراق – سورية، وفي وضع داخلي مضطرب سياسيا واقتصاديا إلى حدّ ما.

وهذا ما أفرز بدوره نوعا من التقارب في الآراء بين العاصمتين الأردنية والروسية، إلى حدّ ما بخصوص الملفات الساخنة في الإقليم ككلّ، فهذه الملفات بشكل خاص وضعت كلتا الدولتين في خانة واحدة من جهة الخطر المحقق بهما، فهذه المرحلة الحالية ونظراً إلى صعوبتها وتطوّر وتلاحق الأحداث في المنطقة، هي من دفعت إلى أن تكون هناك حالة من التقارب في الآراء والرؤى بين البلدين والنظامين، ولو مرحليا.

ختاماً، يعتبر المراقبون أنّ النظامين الروسي والأردني يمكن أن الأروق ما يجعلهما قادرين على إنقاذ المنطقة ككلّ من جحيم الفوضى، ولكن معادلة اكتمال هذا التقارب ليتحول إلى شراكة حقيقية، ما زالت بحاجة إلى كثير من العمل من قبل الجانبين، وبحاجة إلى مزيد من القرارات الصعبة من قبل النظام الأردني، الذي ما زال إلى الآن يدور وإلى حدّ ما في فلك رؤية المحور الخليجي – الأميركي لتنتائج وتطوّرات ملفات المنطقة.

✽ كاتب وناشط سياسي -الأردن hesham.habeshan yahooo.com

كوا ليسا

تعيين الناصري عبد

الملك المخلافي وزيراً

للخارجية اليمنية، بعدما

ترأس الوفد المفاوض

مع الحوثيين، شكل

إشارة لقبول سعودي

بمنح المفاوضات

فرصة نجاح، خصوصاً

في ضوء التذرّم

الغربي من تسليم

تنظيم «القاعدة» المزيد

من المناطق اليمنية،

وفي المقابل التذرّم

داخل السعودية من

أحدث نصر في اليمن،

بينما مناطق الحدود

السعودية تتساقط بيد

الحوثيين!

الإدارة الأميركية ترفض

خطة إغلاق معتقل غوانتانامو

رفض البيت الأبيض خطة له«البنتاغون» تتعلق بإغلاق معتقل غوانتانامو وبناء آخر على الأراضي الأميركية، وفقاً لما ذكرته وسائل إعلام أمس.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما رفضت الخطة التي وضعتها وزارة الدفاع لإغلاق معتقل غوانتانامو في كوبا وبناء سجن بديل، ووصفتها بأنها باهظة للغاية وطالبت بإجراء مراجعات.

ونقلت الصحيفة الأميركية عن مسؤولين مطلعين على الخطة قولهم إن «البنتاغون» قدر إغلاق السجن وبناء سجن آخر في الولايات المتحدة بنحو 600 مليون دولار بما في ذلك 350 مليون دولار لتكاليف البناء.

وكان «البنتاغون» كشف في شهر آب الماضي أنه يعكف على تقييم كلفة استبدال معتقل غوانتانامو باثنين عسكريين، أحدهما بولاية كنتساس وآخر في كارولينا الجنوبية. الجدير بالذكر أن الرئيس الأميركي باراك أوباما تعهد بإغلاق المعتقل منذ وصوله إلى البيت الأبيض في كانون الثاني عام 2009، لكن الجمهوريين الذين يشكلون غالبية في الكونغرس يعارضون هذا الأمر.

ويقع معتقل غوانتانامو السئيّ، الصيت في خليج غوانتانامو بكوبا، وقد أسسته السلطات الأميركية عام 2002، وذلك لسجن من تشبته في كونهم إرهابيين، ولا يخضع السجن للسلطة الأميركية لوجوده خارج حدودها، وذلك في أقصى جنوب شرقي كوبا، 90 ميلاً عن ولاية فلوريدا.

ويعتبر مراقبون أن معتقل غوانتانامو تتعدم فيه جميع القيم الإنسانية والأخلاقية، ويعامل المعتقلون فيه بساؤولة شديدة، ما أدى إلى احتجاج بعض المنظمات الحقوقية الدولية، واستنكارها ومطابقتها بوضع حد لمعاملة المعتقلين منذ أكثر من عقد، وإغلاق المعتقل بشكل تام.

الاتحاد الأوروبي قد يقبل

نصف مليون لاجئٍ سوري من تركيا

قال رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان أمس إن الاتحاد الأوروبي والقادة الأتراك قد يعلنون خلال أيام اتفاقاً وراء الكواليس لإعادة توطين ما بين 400 و500 ألف لاجئٍ سوري في الإتحاد الأوروبي بعد نقلهم بشكل مباشر من تركيا. وقال أوربان متحدثاً خلال اجتماع لقادة مجريين في العاصمة بودابست إنه يتوقع ضغطاً متزايداً لقبول جزء من أولئك اللاجئين وهو شيء قال إنه لا يمكن للمجر القيام به، مؤكداً أن الاتفاقٍ طرح بشكل غير رسمي خلال قمة الإتحاد الأوروبي في مالطا لكنه أسقط ولم يكن بين الاتفاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا التي وقعت يوم الأحد الماضي في بروكسيل بعد فشل مؤيديه في جمع الدعم اللازم.

باريس: محاكمة شبكة

ترفد «داعش» بالإرهابيين

بدأ القضاء الفرنسي محاكمة شبكة تعمل على نقل الإرهابيين إلى سورية وذلك بعد أسبوعين من اعتداءات باريس.

وتعتبر هذه المحاكمة الأولى منذ اعتداءات 13 تشرين الثاني لأقراد يشتبه بانهم مقاتلون متطرفون وبينهم المتهم الرئيسي سليم بن غالم (35 سنة) الفرنسي المقيم في سورية، والذي سيجاكم غيابيا علما أنه مدج على قائمة المقاتلين المتطرفين الذين تلاحقهم الولايات المتحدة وصدرت بحقه مذكرة توقيف عالمية، كما أنه يعتبر أحد جلادي تنظيم «داعش»، الذي تبني اعتداءات العاصمة الفرنسية وأوقعت 130 قتيلاً على الأقل.

واقام بن غالم صلة بمجموعة إرهابية في باريس حيث التقى الشقيقتين كواشي واميدي كوليبالي اللذين نفذاً اعتداءات كانون الثاني على صحيفة «شارلي ابيدو» وعناصر في الشرطة ومتجر أسفرت عن 17 قتيلاً. ويقع بن غالم في سورية منذ 2013 وهو ملحق لدوره العرجز في نقل مقاتلين من فرنسا وسبق أن أُدين بمحاولة قتل وأعمال عنف وحكم بالسجن 20 سنة. ويحاكم في قضية الشبكة 6 آخرون بتهمة تشكيل عصابة على صلة بمؤسسة إرهابية فيما ينفي معظم هؤلاء أن يكونوا ملقوا خطراً على فرنسا.

50 مليار دولار موازنة

أجهزة الاستخبارات الأميركية

أقر مجلس النواب الأميركي، موازنة تقدر بنحو 50 مليار دولار للأجهزة الاستخباراتية في اليا، بإضافة تقدر بـ 7 في المئة، عن موازنة العام الماضي. وذكرت وسائل الإعلام، أنه تمت الموافقة على مسودة القانون من قبل 364 عضواً في مجلس النواب من أصل 435، مقابل 38 رفضاً، فيما لم يصوت 33 شخصاً آخرين على المشروع. وتفرغ المسودة التي ما زال أمامها تصويت مجلس الشيوخ عليها، أن يقوم الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بتقديم «إفادة عن استراتيجية الولايات المتحدة لعرقلة وتفكيك وهزيمة تنظيم داعش والقاعدة والمجموعات التابعة لها والمرتبطة بها»، خلال فترة لا تزيد عن 180 يوماً من تاريخ إقرار القانون.

باكستان تعدم 4 أدينوا بالتورط

في هجوم بيشاور الدموي

نفذت باكستان أحكام الإعدام بـ 4 أشخاص أدينوا بالتورط في الهجوم الذي استهدف مدرسة تابعة للجيش بمدينة بيشاور وراح ضحيته أكثر من 150 شخصاً. وأصدرت محكمة عسكرية أحكام الإعدام بحق المدانين، والذين يشكلون المجموعة الأولى التي تنفذ فيها أحكام الإعدام في تلك القضية وذلك قبل أسبوعين من حلول الذكرى السنوية الأولى لهجوم «بيشاور». ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤولين أمنيين باكستانيين قولهم إن الـ4 أعدموا في وقت مبكر من يوم الأربعاء في سجن بمدينة كوهات شمال غربي البلاد. وكان رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال راميل شريف قد صادق في وقت سابق من الأسبوع الحالي على أحكام الإعدام الصادرة بحق كل من مولوي عبدالسلام وحضرة علي ومجيب الرحمن وسبيل المعروف أيضاً باسم بجبي، وللتذكير، فإن مسلحين ينتمون لحركة طالبان قد اقتحموا مدرسة بمدينة بيشاور في 16 من كانون الأول الماضي. ونتيجة لهجوم، شددت الحكومة الباكستانية حملتها ضد المتطرفين وأعدت العمل بالمحاكم العسكرية وألغت تعليق الإعدامات.